

[في الأخلاق بين النسبي والمطلق]

هل يكفي القول بأن الأخلاق تترنح بين الثوابت والمتغيرات حتى نحيط بطبيعتها؟ وبتعبير آخر، هل القول بأن الأخلاق في جوهرها واحدة، وفي واقعها المادي متعددة، كفيل بتحديد طبيعتها؟ وبالتالي، على أي أساس نقيم القيم الخلقية؟

مقدمة: طرح المشكلة

I. هل يمكن القول بأن الأخلاق واحدة لمجرد قيامها على أساس من المبادئ والثوابت؟

● عرض وضعية مشكلة

— أولاً: وحدة الأخلاق في قدسيتها

— ثانياً: الأخلاق ومطلعية العقل

II. ألا يمكن الاعتقاد بأنها متعددة بتعدد مشاربها، متغيرة بتغير بيئاتها وعصورها؟

● ملاحظة وضعية مشكلة

— أولاً: نسبية القيم من تنوع المجتمعات

— ثانياً: السعادة في اللذة والخير في تعدد المنافع

III. لكن أليس من الموضوعية اعتبارها ثابتة في مبادئها، متطورة في تطبيقاتها في آن معاً؟

● ملاحظة وضعية مشكلة

— متغيرات الأخلاق ضمن ثوابتها

خاتمة: حل المشكلة

إن من أوغل الاهتمامات في التاريخ البشري الأخلاق ؛ وهي في الجملة ، قيم وأفعال تقوم على أحكام تقديرية لا تصبو إلى وصف ما هو كائن ، وإنما إلى التوجيه نحو ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الإنسان ، وغايتها من هذا السلوك التقويم والإرشاد ؛ ومعنى ذلك أن الفعل الخلقي يستند دائما إلى قيمة خلقية تمثل ما يجب أن يكون عليه هذا الفعل وعلى أساسها يكون مقبولا أو مرفوضا . فهل يكفي القول بأن الأخلاق تترجح بين الثوابت والمتغيرات حتى نحيط بطبيعتها ؟ وبتعبير آخر ، هل القول بأن الأخلاق في جوهرها واحدة ، وفي واقعها المادي متعددة ، كفيل بتحديد طبيعتها ؟ وبالتالي ، على أي أساس نقيم القيم الخلقية ؟

I. هل يمكن القول بأن الأخلاق واحدة لمجرد قيامها على أساس من المبادئ والثوابت ؟
• عرض وضعية مشكلة :

لتتابع الحوار التالي بين الطالبين سليم (س) وعز الدين (ع) حول موضوع الأنترنت:
— (س) : إني أرى أن الحاسوب وتقنياته ، ومن خلاله الاتصال عبر الأنترنت، يقدم منفعة من الأهمية بمكان للفرد في مستويات متعددة .
— (ع) : أما أنا فلا أجد فيه أية منفعة ؛ بل ضرره أكثر من نفعه ، لأن الكثير من مواقعه تمس بقيم الدين وثوابته .
— (س) : لكن ، على الرغم مما تتحدث عنه ، فقد أضحي ضرورة اجتماعية من خلال انتشاره في المؤسسات القائمة عليه .
— (ع) : إن ثقافة المجتمع أيضا لا بد أن تؤسس المفاهيم السلوكية السليمة في محاربة تلك الآفات اللاأخلاقية .. أليس كذلك ؟
— (س) : أجدني متحفظاً على بعض آرائك ؛ فالفرد العاقل له قدرة كبيرة على أن يميز بين خير الأمور وشرها في اقتناء برامج الأنترنت المفيدة له .

— تحليل الوضعية المشكلة :

يتضح من خلال هذه الوضعية التي لم ينته فيها المتحاوران - على ما يبدو- إلى اتفاق، ورود ألفاظ مفتاحية مهمة : (المنفعة) ، (المجتمع) ، (الدين) ، (العقل) هي بمثابة معايير استند إليها المتحاوران، وكل معيار يرتبط دون شك بقيمة معينة من خلال تقدير فائدة أو مشروعية برامج الأنترنت :

* فالطرف الأول (س) أسند حكمه المبرر للأترنت في البداية إلى معيار المنفعة الفردية ، معتقداً أن ما تقدمه له هذه الشبكة العالمية هو بمثابة الخدمة الجليلة التي لا تقدّر بثمن ، ولما اصطدم باحتجاجات محاوره ، وجد أنه في حاجة إلى تعزيز قناعته بمعيار المنفعة الاجتماعية ، ثم بمعيار آخر أهم وهو العقل في آخر الحوار .

* والطرف الثاني (ع) اعتمد في حكمه المدين للأترنت على مبادئ العقيدة أولاً ، ثم ثنى عليه بمعيار اقتبسه من محاوره وهو ضرورة المحافظة على مبدأ الصالح العام في المجتمع من خلال التنشئة التربوية والتوعية الثقافية .

وبهذا نجدهما ينطلقان من حكم وجودي واحد ، لكنهما ينتهيان متعارضين في تحديد لقيمة الأترنت ؛ واختلافهما في التقييم يدفعنا دفعا إلى التساؤل : ما هي القيمة عامة ؟ وما وجه الحاجة إليها في الحكم على السلوك البشري ؟ وإذا كانت تستمد مشروعيتها من ثوابت مطلقة ، فما طبيعة هذه الثوابت ؟

- القيمة¹ ودلالاتها :

إن القيمة إجمالاً تتعلق بالموجود من حيث هو مرغوب فيه لذاته ، والفلسفة تتناول قيم الأشياء وتحللها عن طريق نظرية القيم (axiologie) التي تبحث في طبيعتها وأصنافها ومعاييرها من حيث هي باب من أبواب الفلسفة العامة التي ترتبط بالمنطق والأخلاق والجمال .. فإذا فسّرت القيم بنسبتها إلى الصور الغائية المرتسمة على صفحات الذهن كان تفسيرها مثالياً ، وإذا فسّرت بأسباب طبيعية أو نفسية أو اجتماعية كان تفسيرها وجودياً² .

أما في الأخلاق فإن القيمة ترتبط بما يدلّ عليه لفظا الخير والشر كمعايير ثابتة أو متغيرة ، وعلى ضوء هذه المعايير يتحدّد أساسها في الحكم على السلوك

¹ - في اللغة نقول : قيمة الشيء بمعنى قدره ، وقيمة المتاع ثمنه ، وقيمة الشخص علوّ شأنه ، ومكانته العقلية أو الاجتماعية أو الأخلاقية . وتدل كلمة القيمة على اسم النوع من الفعل قام بمعنى وقف ، واعتدل ، وانتصب وبلغ واستوى . وفي العبارات الشائعة قولهم : ماله قيمة إذا كان لا يقوم ولا يثبت على شيء ، ومنها أيضا وصف الانسان أو الشيء أو العمل أو الدين بكونه قيما بمعنى مستقيما . [أنظر : محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس ، المجلد 9 ، بيروت ، 1966 ، ص 35] . ونجد في القرآن الكريم قوله تعالى : " فيها كتب قيمة " [سورة البينة ، الآية 3] ، و " ذلك دين القيمة " [سورة البينة ، الآية 5] .

² - جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج 2 ، مطبعة بيروت ، 1982 ، ص 214 . ونضيف أن مصطلح القيمة يأتي بحسب الدلالة التي يوجد بها ، ففي الاقتصاد تعني المبالغة أو ثمن الشيء ، وفي الرياضيات تعني بها العدد الذي يقاس به الكم ، وفي المعاملات الاجتماعية تدل على علو الشأن وقدره .

الإنساني. ولنفحص أولاً ، طبيعة وأهمية وأبعاد معيارين من المعايير الأربعة التي يتناها في تحليل الوضعية المشككة وهما : العقيدة والعقل بوصفهما مما يصنّف على أنه من أسس القيم الخلقية الثابتة لا المتغيرة .

— أولاً: وحدة الأخلاق في قدسيّتها :

إن الدين إلزام متعال ، إلهي ، ومقتس ؛ وبناء على هذه الحقيقة نتساءل : ألا يجعلنا ذلك نقرّه كتشريع سماوي للمبادئ والمعاملات الأخلاقية ؟ أو لم تكن كل العقائد - ولا تزال - متضمنة بطبيعتها لمناقب الإنسانية ومثلها العليا ؟

إن الدين بمفهومه العام هو الاعتقاد العاطفي بوجود مبدأ أعلى مفارق للطبيعة، ويدفع هذا الاعتقاد إلى أداء واجبات تجاه هذا المبدأ (الله) . ويُعرف عموماً بأنه " وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات " ¹. وانطلاقاً من إرثنا الحضاري ، نجد الإسلام - كعقيدة وشريعة - هو دعوة إلى الأخلاق والخير ؛ فجاء في القرآن قوله تعالى : " وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " ². وفي الحديث الشريف قوله (ص) : " إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ " ³.

وبهذا يتضح لنا أن الدين يشكل بعداً أخلاقياً نستند إليه في تقويم أفعالنا الخلقية وفق قيم العمل بالخير والفضيلة والانتهاز عن الشرّ والرذيلة ؛ فابن حزم ⁴ مثلاً، لا يرى شيئاً حسناً لذاته، ولا شيئاً قبيحاً لذاته، ولكن ما سماه الله تعالى حسناً فهو حسن، وما سماه الله تعالى قبيحاً فهو قبيح. فالشرع هو المكيف للأعمال حسناً أو قبيحاً ، والخير والحسن ما أمر الله به ، والشر والقبح ما نهى الله تعالى عنه. ومعنى هذا أن معيار الخير والشر عند ابن حزم يرتدّ إلى الإرادة الإلهية ⁵.

1- محمد التومي ، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط 2 ، الجزائر ، 1990 ، ص : 24.

2- سورة آل عمران ، الآية 104.

3- رواه مسلم . وقد امتدح القرآن الرسول (ص) في قوله تعالى : " وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ " [سورة القلم، الآية 4].

4- ابن حزم (374-456 هـ) فقيه ومتكلم وفيلسوف أنطلسي من أئمة المذهب الظاهري في الفقه.

5- وقد اتخذ ابن حزم من شخصية الرسول (ص) مثلاً أعلى ونبراساً هادياً ، يقول في ذلك : " من أراد خير الآخرة وحكمة الدنيا وعدل السيرة والاحتواء على محاسن الأخلاق كلها واستحقاق الفضائل بأسرها فليقتدي بمحمد رسول الله عليه الصلاة والسلام " .

[انظر: ابن حزم ، رسائل ابن حزم الأنطلسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1980 ، ص : 123].

وفي الفلسفة الإسلامية نجد المعتزلة¹ من المتكلمين ينطلقون من هذه الحقيقة، ويدركون أن الشريعة الإسلامية هي مصدر القيمة الخلقية، إلا أنهم يرون بأن الدين جاء مخبراً عما في العقل؛ أي أن العقل هو قوام الفعل الخلقى، فغرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقرر في العقول وفي الدعوة إلى الواجب الخلقى؛ ذلك أن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحقيقاً للقيمة الخلقية يُعلم عقلاً، فاعتبروا القيم الخلقية مرتبطة بطبيعة الإنسان العاقلة، لأن العقل الإنساني بإمكانه أن يفرق بين الحسن والقبح والخير والشر، والإنسان حرّ في اختيار فعل أي منهما، وبحسب هذا الاختيار يكون مسؤولاً أمام الله، ومن ثمة يجازى عن أفعاله. فالمعتزلة يعتبرون أن الفعل خير أو شر في ذاته، وبإمكان العقل أن يدرك أن الحسن محمود وأن القبح مذموم، وما الشرع إلا مخبر عما يدركه هذا العقل.

أما الأشاعرة² فيذهبون إلى نقيض ما يذهب إليه المعتزلة، ويعتقدون بأن العقل لا يملك هذه القدرة على التمييز بين الخير والشر، فالخير ما أمر الله به والشر ما نهى الله عنه. فالحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، والقبح ما ورد الشرع بذم فاعله، والحسن والشر يوجبهما الشرع لا العقل.³ لذلك فالأشاعرة ينفون أن يكون الفعل خيراً أو شراً في ذاته. والشرع مثبت للقيمة الخلقية في الأمر والنهي لا مجرد مخبر عنها. وما دور العقل إلا الخضوع لتعاليم الشرع، لأنها صادرة عن إرادة الله المطلقة، ولا اختيار لإرادة الإنسان أمام الإرادة الإلهية، ولا يلزم عنها ظلم للناس كما يعتقد المعتزلة، لأنها صادرة عن إله رحيم وأدري بالطبيعة البشرية وأرعى لمصالحها.

إن التأسيس للأخلاق على أساس ديني له ما يبرره، باعتبار أنه تشريع مطلق ومقدس، لكن في ذات الوقت إنه يحمل دعوة لإعمال الفكر والتدبر في النصوص الشرعية، وهذا ما يتضح بصورة جلية في مراعاة الأصول وفي الاجتهاد في آن معاً، ترشيداً لطبيعة الإنسان الفريزية، ومن أجل إدماج الفرد عضواً صالحاً في الأسرة والمجتمع.

1- فرقة كلامية إسلامية أسسها واصل بن عطاء ومن أعلامها المشهورين النظام والعلاف وغيرهما؛ تؤمن بالأصول الخمسة، وتزأوج بين الإيمان مبدأ والعقل أداة في فهم العقائد والغيبيات. 4- ابن حزم، المصدر السابق، ص 375 وما بعدها.

2- فرقة كلامية إسلامية أسسها أبو الحسن الأشعري المنشق عن المعتزلة، محاولاً الحد من غلواتها، داعياً إلى الاعتدال في فهم مقاصد العقيدة والحنث من التأويل العقلي، وتبعه في ذلك أعلام كثيرون من أمثال الباقلائي، وأبو حامد الغزالي.

3- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، ص 48.

— ثانياً: الأخلاق ومطلقة العقل :

إذا كان العقل ، فضلاً عن الدين ، هو أهم ما يميز الإنسان ، ويرفعه فوق عالم الحيوان ، فهل يصلح أن يكون مرجعاً لجميع قيمنا الخلقية ؟

إن الاتجاهات العقلانية تُرجع حقيقة القيم الخلقية إلى العقل ؛ أي إلى حركة العقل طبقاً لحقيقة بديهية ثابتة موجودة في ماهية كل كائن ، و ماهية الشيء هي التي تفسر قيمته ، وهذه الماهية ثابتة لا تتأثر بالزمان ، لأنها مطلقة . فهي صادرة عن مبادئ عامة و يقينية لخلوّها من كل مرمى أو منفعة ذاتية أو اجتماعية ، وغايتها تُحمل في ذاتها . والفعل الأخلاقي لا يتم إلا بهذا المبدأ العام . فحقيقة السؤال الخلقى العقلاني ما هو الخير إذا لم يكن هو الغاية ؟

إن القيمة الخلقية للفعل تكمن في مبدأ الفعل لا في نتائجه . فالقول أن القتل والخيانة والكذب هي أفعال ذميمة ومستهجنة ينبنى على أنها تحمل في ذاتها معنى الرذيلة ، ونحوه القول أن الأمانة والصدق والإحسان أفعال حميدة ومستحسنة لأنها تحمل في ذاتها معنى الفضيلة . وعليه تُدرك القيمة الخلقية عقلاً على اعتبار أن الوجود تابع للقيمة .

ويعتبر أفلاطون¹ من الذين يعتقدون بوجود علم أو حكمة سامية غرضها الأقصى هو الخير المطلق ، ومعرفة هذا العلم وفي كل ما نرغب فيه عن طريق العقل ؛ وذلك أن الخير عنده هو القيمة العليا أو قيمة القيم التي نبحث عنها ، لأننا نرى أن لا وجود ولا كمال ولا سعادة إلا بها . يقول أفلاطون : " إن الخير فوق الوجود شرفاً وقوة"² . وهذا لا يعني أن الخير لا وجود له ، وإنما يعني أن وجوده أسمى كحقيقة مثالية من الوجود الواقعي ، لأنه إدراك عقلي لقيمة الخير ؛ وتُقسم أفعال الناس إلى القوة العاقلة والقوة الشهوانية والقوة العنسية ، وأن أكمل صورها العقل لأنه المدرك للعفة والفضائل ، وأن قوى النفس الثلاثة تدبرها ثلاث فضائل : الحكمة : وهي فضيلة العقل ، والعفة : وهي فضيلة القوة الشهوانية ، والشجاعة : وهي فضيلة القوة العنسية ؛ والحكمة رأس الفضائل كلها لأنها تحدّ من طغيان الشهوة والغضب معاً ، وإذا انقادت الشهوانية للغضب والغضب للعقل تحقق التناسق والتناسب في النفس ، وهي الحالة التي يسميها أفلاطون بالعدالة .

¹ - (Platon 428 - 347 ق.م) من أعظم فلاسفة اليونان ؛ مؤسس المثالية الكلاسيكية ، من أهم آثاره كتاب الجمهورية .

² - أفلاطون ، الجمهورية ، ترجمة / فؤاد زكريا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1968 ، ص ، 240 .

وفي سياق هذه الفلسفة الأخلاقية ذاتها، نجد كانط¹ يذهب إلى أن القواعد الأخلاقية مصدرها العقل لا التجربة؛ وهذه القواعد تتصف بشروط أولية لمعرفة العالم الحسي، فالعقل هو الذي يمدنا بمعنى الواجب². ويقوم هذا الواجب على الإرادة الحرة، وهي إحدى المسلمات³ التي لا بد منها للأفعال الأخلاقية فضلاً عن ثلاث قواعد أساسية :

- القاعدة الأولى : " افعل كما لو كان على مسلمة فعلك أن ترتفع إلى قانون طبيعي عام".⁴ ذلك أن الشخص لا يحيل المبدأ الخلفي الذي انطلق منه في عمله الخلفي كالمنفعة إلى قانون أخلاقي يعتمده على جميع الناس؛ فالإنسان المخلص لغرض نفعي ما، وكان منطلقه مبدأ منفعة الشخصية ، لا يحول المبدأ الأخلاقي إلى قانون خلفي قابل للتعميم، وإلا أصبح الإخلاص ضرباً من ضروب العبث، لأن هذا التعميم يوقعنا في التناقض الذي لا يقبله العقل السليم، ولا يتوافق مع مبدأ الواجب.

- القاعدة الثانية : " افعل الفعل بأن تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان ، بوصفها دائماً وفي نفس الوقت غاية في ذاتها ، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة".⁵ فالشخص الذي يعطي وعوداً كاذبة إنما يتخذ الآخرين مجرد وسائل من أجل تحقيق رغبات ومنافع معينة من غير أن يلتفت إلى أن لهم حقوقاً بصفاتهم كائنات عاقلة أو غايات في ذاتها . ذلك لأن لزوم فلسفة من هذا القبيل ينجم بمقتضى الوضوح من الفكرة العامة للواجب ، ومن القوانين الأخلاقية . فيجب أن يوافق الناس قاطبة على أنه لكي يكون لدينا قيمة أخلاقية ، نعي لكي نرسي دعائم الإلزام ، ينبغي أن يتضمن القانون في ذاته ضرورة مطلقة . ويجب ألا تقتصر مشروعية الأمر التالي : " يجب أن لا تكذب " على بعض الناس بحيث لا تعبا سائر الكائنات العاقلة به ، كذلك جميع القوانين الأخلاقية الأخرى " ،⁶ وهذا يعني أنه ليس هناك قوانين أخلاقية خاصة ، بل هي واحدة لجميع البشر ؛ فهي واحدة في مصدرها لأنها من تقرير العقل العملي ، وهي واحدة في جوهرها لأن أي قانون لا يكون أخلاقياً إلا إذا اتصف بالكلية والإرادة والغائية ؛ وذلك ما يجعل القانون الأخلاقي متضمناً لمبدأ الضرورة المطلقة .

1- (1724 E.Kant - 1804) فيلسوف ألماني أسس الفلسفة النقدية ، من مؤلفاته : نقد العقل المجرد .

2- المفاهيم الأولية تفيد العمومية والضرورة .

3- من المسلمات الأخرى خلود النفس ووجود الله .

4- كقط ، تأسيس ميثاق الأخلاق ، ترجمة /عبد الغفار مكلوي ، الهيئة المصرية للكتاب، ط 2 1980 ، ص، 2.

5- كقط ، المرجع نفسه ، ص ، 73 .

6- المرجع نفسه ، ص ، 39 .

- القاعدة الثالثة : " اعمل بحيث تكون إرادتك باعتبارك كائناً عاقلاً هي بمثابة تشريع عام".¹ ويقتضي ذلك ضرورة الخضوع للقانون باعتبارنا مشرعيه ، وما دامت إرادتنا هي بطبيعتها خاضعة للقانون ، فإنه لا بدّ لهذه الإرادة من حيث هي غاية في ذاتها أن تكون هي مصدر هذا القانون أو التشريع ، فيكون خضوعها له ليس سوى خضوع لنفسها ،² وبالتالي ترتفع قيمة الإنسان باعتباره غاية في حدّ ذاته ، لأن خضوعه للقانون الأخلاقي يرجع إلى أنه مشرعه في الوقت ذاته . والكائن الناطق يدرك بعقله القانون ويتصرف بموجب إدراكه هذا ولا يفرض الواجب أو الإلزام الأخلاقي نفسه على إرادته ، لأنه إلزام تمارسه الذات على نفسها قصد الخضوع لأوامر العقل لا لشيء إلا لأنه عقل ؛ أي الواجب من أجل الواجب الذي تسمو فيه إنسانية الإنسان وحرية في مقابل قانون الطبيعة الذي يخضع للحتمية .³ فالواجب إذن هو ضرورة القيام بفعل احتراماً للقانون الأخلاقي وحده ؛ ذلك لأن القيمة الأخلاقية للفعل تكمن في مبدأ الإرادة بصرف النظر عن الغايات التي يمكن تحقيقها .

إن هناك مبدأ واحداً يعتبره الناس خيراً - في نظر كانط - دون تحفظ هو الإرادة الخيرة ، أما لذات الحياة ومنافعها فلا تعتبر خيرات بذاتها لأنها وسائل يمكن أن تستخدمها الإرادة في الخير كما في الشر ، وأن الإرادة الخيرة تعمل طبقاً لمبدأ الواجب العقلي . ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن أن تكون كل إرادة خيرة ، كما لا يمكن للإرادة الخيرة أن تكون خيرة دفعة واحدة ، ومن ثمّ وجب إرجاع هذه الإرادة الخيرة التي تعمل طبقاً لمبدأ الواجب العقلي إلى مبدأ قبلي سابق عن التجربة ، فتحرّر من الدوافع والرغبات ؛ وبالتالي تكون الأخلاق مترهنة عن كل غرض ذاتي ، فعندما نقول : " كن أميناً لتنال ثقة الآخرين " ، فهذا فعل غير مطابق للواجب ، بل هو مرتبط بغرض وغير متره عن المصلحة الذاتية ، أمّا في قولنا : " كن أميناً " ،

¹ - المرجع نفسه ، ص ، 81 .

² - يقول كانط : " إن هذا التشريع ينبغي أن يوجد في الكائن العقل نفسه ، وأن ينبثق من إرادته " . المرجع نفسه ، ص ، 78 .

³ - في كتابه " الدين في حدود العقل " يتحدث كانط عن الكمال الأخلاقي للإنسانية من حيث هو غاية الألوهية من خلق العالم ، فيقول : أن هذه الفكرة " .. لسنا نحن الذين أبدعناها ، ولما كانت قد اتخذت مكانها في الإنسان دون أن يفهم كيف استطاعت الطبيعة الإنسانية أن تتقبلها مجرد تقبل ؛ فإن من الأفضل أن تقول أن هذا النموذج الأعلى قد تنزل إلينا من السماء ، وأنه اتخذ شكل الإنسانية " . ويعطى الدكتور عبد الرحمن بدوي على ذلك بالقول : " وهذه الفكرة [...] قائمة في عقولنا المشرّع أخلاقياً ويجب أن نلتزم بها ، وتبعاً لذلك ينبغي أن يكون هذا ميسوراً لنا ، ولا بدّ لكل إنسان أن يجد نفسه مثلاً على هذه الفكرة التي يوجد نموذجها الأعلى في العقل " . [انظر : عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الدين والتربية عند كانط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط 1 ، 1980 ، ص ، 39] .

فهذا فعل أخلاقي لأنه أمر مطلق غير مشروط لا برغبة ولا برهبة أو تعاطف ، لأن العاطفة لا تكون مصدراً للقانون الأخلاقي ، اللهم إلا عاطفة الاحترام ، أي احترام الواجب الخلقى ؛ وبذلك تتصف القوانين الأخلاقية بالصورية والعمومية والمطلقية فحسب بصرف النظر عن حدود الزمان والمكان ، وعن الظروف والدوافع والملابسات مهما كانت طبيعتها .

إن هذا الطرح لا يخلو من صواب ، على اعتبار أن اختلاف القيم الأخلاقية من جهة الطبيعة ، يؤثر سلباً على قيمتها من حيث هي أخلاقية ، لأن هذا من شأنه أن يوقعنا في الريبة إذا انقلب الخير والشر من مجتمع إلى آخر ، ومع ذلك فإن الأخلاق بالمنظور العقلي متسامية وغاية في الصورنة والتجريد¹ ، إذ هي منفصلة عن التجربة الواقعية للإنسان ، وتقصي العواطف والميول لديه ، مع أن الواقع يقرر في كثير من الأحيان أن السلوك الذي ينبع من الوجدان قد يكون أنبل من ذلك الذي ينبعث من العقل بأحكامه المطلقة دون اعتبار للظروف الاستثنائية .

ونخلص إلى أن التسليم بكون الأخلاق واحدة في جوهرها على نحو ما بينه أنصار الدين والعقل لا يحلّ المشكل ؛ لأن ذلك لا يفسر تعددها وتنوعها الذي يفرض نفسه في الواقع ، مع العلم أن كل منظومة أخلاقية تزعم لنفسها الصواب وتعتبر نفسها أخلاقاً إنسانية .

II. ألا يمكن الاعتقاد بأنها متعددة بتعدد مشاربها ، متغيرة بتغير بيئاتها وعصورها ؟

● ملاحظة وضعية مشكلة :

إذا كان برّ الوالدين كقيمة أخلاقية لدى المسلم ، يتطلب رعاية الابن لوالديه ، فلا يقول لهما أفّ ، ولا ينهرهما ، بل يتفانى في خدمتهما إلى آخر رفق وخاصة في الكبر ؛ فإن مثل هذا السلوك ليس له ما يبرّره مثلاً عند بعض سكان القطب الشمالي في تصرفهم مع آبائهم ، حيث يمنح الابن والده - إذا تقدّمت به السن -

1- إن الأخلاق بالنسبة إلى كانط هي مسألة تتعلق بالمبادئ ، لا بالممارسة ؛ ولهذا مهما كانت حالات الممارسة المستقرة فإنها لا تبرر أي قانون أخلاقي ؛ طبعاً هذا إذا تعلق الأمر " بالفلسفة الأخلاقية الخالصة " كما يسميها كانط وليس بالأنثروبولوجيا (أي علم أصل الإنسان) .

قرباناً للديّة كي تفرسه ، معتقداً أنه بذلك يعجل وصوله إلى الجنة" ¹ فأي التصرفين خير ؟ وأيهما شر ؟ وهل يعود كلاهما إلى ظروف المجتمع أم إلى طبيعة الفرد ؟ وإذا قبل التصرفان على أنهما خير بالنسبة إلى فاعله ، وعلى أنهما شر في نظر الآخر ؛ فهل يفيد ذلك أن الأخلاق متعددة بطبيعتها ؟

إن هذا يقودنا مباشرة إلى بسط فكرة التعدّد الأخلاقي ، ويضعنا في مواجهة التفسيرين السوسيولوجي والنفعي للسلوك البشري ، بما في ذلك القيم المرجعية لهذين التفسيرين .
— أولاً : نسبية القيم من تنوع المجتمعات :

إن الإنسان لا يعيش لذاته ، ولا في عزلة عن غيره ، بل إن أفعاله تؤثر في الآخرين ، كما يتأثر بأفعالهم إن كانت خيرة أو شريرة . وانطلاقاً من هذه المسلمة ، يؤكد الاجتماعيون بأن الأخلاق ظاهرة اجتماعية تتميز بشروطها الموضوعية ، ويجب دراستها دراسة وضعية قائمة على ربط الظاهرة بعواملها . فالواجب الاجتماعي إلزام وضعه المجتمع ، وعلى الفرد أن يمثل لهذا الواجب باعتباره عضواً في جماعة ، ويتم ذلك عندما يتخلى الفرد عن أنانيته ويتحلّى بالغيرة ² . فالأمر لا يتعلق بتأسيس الأخلاق كما يزعم العقليون ، بل بالخضوع للالتزامات مفروضة ومحددة مسبقاً من المجتمع ؛ ولهذا فالقيم الخلقية نسبية ومتغيرة في الزمان والمكان .

وضمن هذا الاتجاه يعتقد دوركايم ³ أن الوقائع الاجتماعية هي مظاهر خارجة عن ذات الفرد وتمتاز بخاصيتين : الأولى كونها خارجية ، والثانية كونها متسامية عن ضمائر الأفراد ، والواقعة الأخلاقية - كأي واقعة اجتماعية - خارجة عن ضمير الفرد ، لأنها من إنتاج المجتمع ، وبعض العادات الاجتماعية يشارك فيها كل الناس مع أن البعض منهم يستكرها ، ومع ذلك يُكره الفرد على الخضوع لها . والفرد مدني يعيش في وسط يتعهد بالتربية والتثقيف فينمي استعداداته الفطرية

1- يطلق محمد علي الكبيسي على الوضعية السابقة بقوله : " لا نستطيع أن نفاضل بين هاتين الأخلاقيتين دون السقوط في خندق الأيديولوجيا " ؛ [انظر : محمد علي كبيسي ، قراءات في الفكر الفلسفي المعاصر ، المؤسسة العربية للناشرين المتحدّين ، ص 211 ، 212] .

2- أو (L'Autrui) = نزعة الشعور بوجود الغير ، والحلجة إليه ، والاعتراف به ، والتفاعل معه .

3- (E. Durkheim 1858-1917) من أشهر علماء الاجتماع ؛ ساهم بأبحاثه ومؤلفاته ومنها (قواعد المنهج في علم الاجتماع) ، في تأسيس هذا العلم وإعطائه منهج الدراسة القائم على الإحصاء والتحقق .

ودوافعه النفسية وملكاته العقلي ، لذلك ينشأ الفرد مديناً للجماعة بكل شيء ، وما عليه إلا أن يمثل لنظمها وعاداتها ،¹ ومثلما أن الفرد لا يستطيع أن يكون أخلاقاً تكون ثمرة لهواه الفردي ، فإن القيمة الأخلاقية ترتبط بأسباب غير شخصية لأنها تُستمد من المجتمع .

إن الواقعة الأخلاقية ، تتحدّد بطابعها الإلزامي ، وبالجزاء الذي يصحبها ؛ ويتضح ذلك في معاقبة الجماعة للفرد في حال مخالفته لأوامرها ، والقيمة الخلقية التي تتضمن القابلية والإلزام لا يوجد لها مصدر إلا المجتمع فتعبّر عن نفسها في الوعي الفردي من جهة ، وفي موضوع قيمي يمنح الأفراد مثلاً أعلى يطمحون إليه من جهة أخرى .

ويتفق أصحاب النزعة الاجتماعية على أن فضل العباقرة والفنانين والمصلحين الاجتماعيين ينحصر في أنهم أقدر من غيرهم على فهم اتجاه العقل الجمعي وتوجيه الأفراد إلى هذا الاتجاه ، فهم لا يخترعون جديداً ، وإنما الذي يجدد ويغير ويخترع هو المجتمع أو العقل الجمعي . .

ويذهب ليفي برول³ إلى استبعاد المفهوم المعياري للأخلاق معتبراً الأخلاق ظاهرة اجتماعية لها قوانينها ؛ و يدرس علم الأخلاق الأفعال الإنسانية كما تلاحظ في الواقع ، وليست القيم سوى مظهر للجماعة تابع لمعتقداتها وعلومها وفتونها وعلاقاتها بالجماعات الأخرى ، ولهذا اختلفت الأخلاق من مجتمع إلى آخر ؛ فلا توجد أخلاق بل توجد عادات خلقية ؛ وهكذا ينظر إلى الأخلاق على أنها وصفية تدرس وتهتم بما هو كائن ، لا بما ينبغي أن يكون ، وهي ليست مبادئ ثابتة ومجردة، بل سلوكيات متغيرة يمكن ملاحظتها .

ونستنتج من ذلك أن القيم الأخلاقية تُمنح للفرد من المجتمع بواسطة التربية ، وما الضمير الأخلاقي الفردي إلا صدى لأحكام الوعي الجمعي وإرادته ، والخير والشر من حيث هما قيمتان أخلاقيتان تتحدّدان بمدى اندماج الفرد في الجماعة أو

¹ - E.Durkheim, L'éducation morale , p.u.f , paris, 1963, p, 76

² - الربيع مهمون ، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980 ، ص ، 215 .

³ - (L.Levy-Bruhl 1857-1939) عالم اجتماع فرنسي ، من مؤلفاته : العقلية البدائية .

عدم اندماجه ؛ فالاندماج هو مقياس الخير ، وعدم الاندماج هو مقياس الشر¹ ،
لأنه - كما يقول دور كايم - " .. ليس هناك سوى قوة أخلاقية واحدة تستطيع أن
تضع القوانين للناس : هي المجتمع " ² . ويلزم من هذا أنه لا توجد أخلاق واحدة
وعامة ، بل " لكل شعب وفي مرحلة معينة من تاريخه نجد أخلاقاً ، وهذه الأخلاق
المهيمنة تمارس المحاكم عقوباتها ، ويمارس الرأي العام حكمه ؛ فلكل مجموعة معينة
أخلاق خاصة " ³ . والأخلاق مرادفة للعادات الاجتماعية " .. وإذا كانت كل
العادات الاجتماعية ليست أخلاقاً فإن جميع الممارسات الأخلاقية هي عادات
اجتماعية ، ومنه فإن أي شخص يتمرّد على العادات قد يكون متمرّداً على
الأخلاق أيضاً " ⁴ .

إن هذه الأخلاق التي نادي بها الاجتماعيون أخلاق مغلقة على حدّ تعبير
برغسون⁵ ، لأنها لا تخرج عن إطار المجتمع الواحد ، وفي نفس الوقت نجد
الأخلاق المفتوحة وهي ليست وليدة الإكراه الاجتماعي ويجسدها المصلحون
الاجتماعيون والعلماء ورجال الدين الذين يصنعون الضمير على أساس الوعي
الأخلاقي لا على أساس التقليد والاتباع ، وهي تتعدّى حدود المجتمعات لتصير
أخلاقاً إنسانية وعالمية . وقد لا نختلف في أن هذا التفسير من وجهة النظر العلمية
يعدّ مقبولا باعتبار العلم لا يتجاوز حدود وصف الظواهر ، لكن الأخلاق ليست
بمجرد ظواهر - وإن كانت ترتبط في الممارسة بجملة من العادات الاجتماعية - بل
هي قيم ، والفيلسوف على خلاف العالم الذي يكتفي بالوصف ، مدعو دائماً
للنقد والحكم . ومن جهة أخرى فإن هذا التفسير الاجتماعي ينظر إلى جميع
الأخلاق على أنها وسائل لا غايات ؛ وهو الأمر الذي يتعارض مع جوهر الأخلاق
التي وجدت أساساً لترتفع بالإنسان كي يحقق كماله البشري ، ومن جهة ثالثة فإن
أي دراسة تجريبية للأخلاق هي إساءة للأخلاق " .. وليس هناك إساءة يمكن أن

¹ - Georges Gurvitch : la vocation actuelle de la sociologie . - Presses Universitaires
De France Paris 1969 t.2 P182

² - Ibid , p ,182 .

³ - محمد علي كبيسي ، المرجع السابق ، ص ، 212 .

⁴ - Geoges Gurvitch : p .183 .

⁵ - (1941-1859 H.Bergson) من أشهر فلاسفة فرنسا ؛ وقد تمّ التعريف به في مواضع كثيرة سابقة.

تأتي من الإنسان في حق الأخلاقية أشد من رغبته في جعلها مستمدة من أمثلة ؛
ذلك لأن كل مثل يعرض في هذا الشأن يجب أن يصدر عليه الحكم قبل ذلك طبقاً
للمبادئ الأخلاقية " ¹ .

— ثانياً: السعادة في اللذة والخير في تعدد المنافع :

هل يمكن أن يكون مبدأ اللذة معياراً تقوم عليه القيمة الخلقية ؟ وهل يمكن أن
تقوم الأخلاق على أساس تجربة المنفعة ؟ وهل كل ما هو نفعي أخلاقي ؟

1. السعادة في اللذة : إن الاتجاهات النفعية تؤسس للفعل الخلقى على أنه
منسجم مع ما هو مُشتهى ، وأنه إرضاء للطبيعة البشرية من منطلق أن اللذة والألم
هما الكيفيتان اللتان تتحدد وفقهما القيمة الأخلاقية ، فكل ما هو خير فيه لذة ،
وكل ما هو شر فيه ألم . واللذة هي إدراك الملائم من حيث هو ملائم للذات ،
وأما الألم فهو إدراك المنافي من حيث هو منافي للذات . وتعتبر اللذة كيفية نفسية
أولية لا تُعرف إلا بنسبتها إلى شروطها وأسبابها وهي إما جسمانية أو نفسانية .

وتتفق كل نظريات اللذة الكلاسيكية ² على اعتباره الغاية الأخلاقية المنشودة
من وراء الأفعال الأخلاقية ، والإنسان بطبيعته يرغب في اللذة ويتجنب الألم ؛
فاللذة هي الكيفية الوحيدة التي تصبح بمقتضاها التجربة الإنسانية ذات قيمة ،
وبالتالي تكتسي صبغة أخلاقية ؛ ومعنى هذا أن الفعل الأخلاقي هو ذلك الفعل
الذي يُفضي بالضرورة إلى نتائج سارة ، ³ ولا يعني أن اللذة هي الخير الأوحد ، بل

1- كانت ، أسس ميتافيزيقا الأخلاق ، ترجمة / محمد فتحي الشنيطي ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1970 .
ص ، 39 .

2- وقد كان الفكر اليوناني في بدايته أول من بحث تحديد طبيعة القيمة الخلقية من منطلق اللذة ، فقد ذهب
أرسطيب القورينائي (Aristippe 435 - 355 ق.م) تلميذ سقراط والشهير بنظريته الخلقية في مذهب اللذة ،
إلى اعتبار اللذة صوت الطبيعة فلم الخجل والحياء ؟ وأن الغرائز هي المحرك الأساسي للأفعال الإنسانية ، لذلك
فإن اللذة مادية حسية تقتصر على الذات الجسمية . وقد وضع السفسطائيون (Sophistes) وهم فلاسفة
امتهنوا الجدل العقيم لذا حاربهم سقراط) مبدأ عاما للحقيقة هو الفرد، وبناء على هذا المبدأ اعتبروا الخير ما
يحقق منفعة ولذة للفرد، والشر ما يحول دون ذلك ، وليست الفضيلة في نظرهم سوى وهم اخترع لتضليل
الناس، فالخير هو لذة الانتصار أمام الرغبات والأهواء وإشباعها قدر الإمكان، وتتوقف سعادة الأفراد على قدر
ما يحققون من لذات، فإن أخفقوا في تحقيقها شعروا بالألام وكان ذلك هو الشر. أما أبيقور (Epicure 341-
270 ق.م) وهو المؤسس التقليدي لأخلاق اللذة في الفلسفة القديمة، فقد اتفق مع أرسطيب القورينائي من حيث
المبدأ على أن الناس يقبلون على اللذة ويهربون من الألم تحت دافع الغريزة في مقابل الروية والفكر.

3- د. بارودي ، المشكلة الأخلاقية والفكر المعاصر ، ترجمة / محمد غلاب ، ط 2 ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
ص ، 104 .

اللذة هي الغاية القصوى للحياة ، والحياة ليست إلا مجموعة أفراد لكل منهم لذته ، وعليه " إشباعها لا تعديل مجراها أو إبطال مفعولها " ¹.

لكن اللذة المعدلة (عند منظري الأخلاق اليونانيين من أتباع أبيقور) هي التي تمثل طبيعة القيمة الأخلاقية ؛ وحجتهم في ذلك أنه إذا عجز الإنسان عن تحقيق اللذة تألم ، وإذا تألم كان شقياً والعكس صحيح ، فتحقيق سعادة الإنسان تتوقف على مدى إشباع اللذات ².

إذ على الرغم من كون اللذة ، هي الغاية القصوى التي ينشدها الإنسان إلا أن فكرة اللذة لا تكون دائماً خيراً ، ذلك أن هناك لذات تجرّ وراءها آلاماً ، فمن الواجب تجنّب اللذات التي تجرّ هذه الآلام لأنها سبل سيئة للسعادة ، ويمكن تحويل اللذة الحسية العاجلة إلى نوع من السعادة النفسية بإدراك أن اللذة ليس لها صبغة مطلقة ، بدليل أنها تقاس دائماً بالألم . وقد رأوا وجوب اتباع اللذة من حيث شدتها ؛ أي جلبها لأكبر قدر من المتعة للإنسان واستمرارها مدى الحياة . واللذة التي تكون بعيدة أفضل من اللذة الآنية ، وبذلك أعلوا من شأن اللذات المعنوية ³ ، وأحالوا مذهب اللذة إلى مذهب في المنفعة يرى أن المثل الأعلى في طلب أكبر قسط من اللذات يبقى ملازماً مدى الحياة ، ورفضوا التماس التحرر من المستقبل بالإبقاء على لذة الحاضر ؛ إذ بدا هذا التحرر في نظرهم عبودية للحاضر ، فحرية الإنسان كقيمة لا تقوم إلا بالتماسه غاية تكون هدفاً للحياة كلها .

وتعتبر الصداقة والحكمة والفضيلة تهدياً للذة ، لأنها تتضمن التحكم في الغرائز الدنيا ، بل أن الفضيلة مظهر من مظاهر ضبط النفس وتغليب القيم العليا .

2. الخير في تعدد المنافع : يتضح إذن أن اللذة تؤدي مباشرة إلى تصور أناني للغاية الأخلاقية ، وتنطلق من الشعور الذاتي الخاص نحو تأسيس القيم الأخلاقية . ونظراً لضيق هذه النظرة فإنه ينبغي الاستعاضة عنها بمبدأ شبيه هو المنفعة بوصفه مبدأ يحقق المصلحة الجماعية ولا يقتصر على النوازع الفردية ، وبوصفه يقيم مفهومًا للخير على أسس تجريبية علمية وهذا تحت تأثير التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز العصور الحديثة ⁴.

¹ - سيد جويك ، المجلد في تاريخ علم الأخلاق ، ج1 ، دار الثقافة بالإسكندرية ، 1949 ، ص ، 23.

² - وأما الميزان الذي يتم بموجبه تعديل اللذات فهو الآتي : خذ اللذة التي لا يعقبها ألم ، واجتنب الألم الذي لا يتبعه شيء من اللذات ، وتجنب اللذة التي تحرمك لذة أعظم منها أو يترتب عنها ألم . وتقبل الألم الذي يخلصك من ألم أعظم منه [وهي ما يعرف بتعاليم أبيقور الشهيرة] .

³ - سيد جويك ، المرجع السابق ، ص ، 23 .

⁴ - فاروق عبد المعطي ، نصوص ومصطلحات فلسفية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ، 447.

والخير الذي يتحدث عنه اتجاه المنفعة شيء محسوس قابل للحساب والتقدير الكمي ، لذلك يحاول بناء الأخلاق على ما أسماه بحساب اللذات ، والشيء المهم كم اللذة ومقدارها وليس كيفها ونوعها ، بحيث يصبح ميزان اللذات والآلام قائما لصالح اللذة ، فتضمن الموازنة بين اللذة والألم لصالح اللذة .¹

ولكن ، من جهة أخرى ، يُستحسن ألا يقتنع المرء بالمفاضلة بين اللذات الكمية الخالصة ، وإنما عليه أن يتجاوزها إلى التفرقة بين بعضها والبعض الآخر تفرقة في الكيف ، ومن ذلك ضرورة التفريق بين لذات الحس ولذات العقل ، لأن اعتبار اللذة غاية للحياة تقدير لا يشرف كرامة الإنسان ، ولهذا لا بد من الارتفاع بلذات العقل والوجدان فوق لذات الحس العاجلة ، وإن كان تقدير اللذات الحسية لا يتنافى مع منطق المذهب النفعي ؛ والإنسان يتجه بطبيعته إلى اللذات التي تسد مطالب ملكاته العليا، ويؤثرها على اللذات التي تشاركه فيها جميع الحيوانات ؛ .. ومن الناس من يؤثر الاستماع إلى الموسيقى والاستمتاع بالأدب والفنون على لذات الحس الآنية ، بل ربما كان من الأفضل للفرد أن يكون إنساناً شقياً من أن يكون كخزير متلذذ " ! من خلال الرفع من مكانة العقل والشعور في مقابل الغريزة ، على أن يكون ذلك المبدأ اجتماعياً عاماً ، إذ " .. ليست المنفعة سوى المبدأ الأخلاقي الذي يفضي إلى تحقيق أكبر سعادة ممكنة ، فالخير ما هو نافع لنا ، وما هو نافع لنا إنما هو الذي يكون في الوقت نفسه نافعاً لغيرنا " .²

لكن ، وعلى النقيض مما سبق ، فإن تصارع اللذات قد يؤدي إلى ألم وشر ، وأنها تحمل في طياتها ما هو دنيء ووضع فلا ترقى إلى شرف وسمو المثل والمناقب الأخلاقية في شيء ؛ وقد بينت التجربة أن أتباع السلوك الأخلاقي باستهداف منفعة مهما كانت مفيدة وعامة لا يؤدي إلى تحقيق الخيرية إلا قليلا ، كما أن ما يحقق منفعة معينة قد يمس بقيم المجتمع الأخلاقية . وعليه فإن هذا الاتجاه ، قديمه

1- هناك مقاييس في هذه الموازنة وهي : الشدة ، و المدة ، القرابة الزمنية والمكانية ، والامتداد . وأهم عامل مؤثر في حساب اللذات هو الامتداد ؛ لأن الشيء النافع هو شمول اللذة لأكثر عدد ممكن من الناس ، وهنا يرتبط خير الفرد بخير الجماعة حيث يعتقد النفعيون أن الفضيلة الاجتماعية هي تلك التي توفق بين مصلحة الذات ومصلحة الغير للحصول على أكبر نسبة من اللذة للشخص نفسه ؛ إذن الفعل الخلقى لا يكون كذلك إلا إذا حقق أكبر قدر ممكن من اللذات لأكثر عدد من الناس .

وهذا معنى فكرة الامتداد عند الفيلسوفين الإنجليزيين المحدثين جيريمي بنتام (1748-1832J.Bentham) وجون ستيوارت مل (1803-1873J-S.Mill) كمحاولة منهما لتأسيس مذهب المنفعة (utilitarianisme) ليشمل حياة الأفراد الاجتماعية بدلا من النزوع إلى الفردية الأنانية .

2- سيد جويك، المرجع السابق، ص، 27. [والعبارتان منسوبتان إلى جون ستيوارت مل].

وحديثه ، حينما جعل من اللذة والمنفعة (وهما من الانفعالات المتغيرة والدوافع المتقلبة) غاية للأفعال الإنسانية ومقياساً لخيريتها ، إنما جعل الأخلاق متغيرة ونسبية ، شأنه في ذلك شأن اتجاه الأخلاق الاجتماعية ؛ فيما الأخلاق تحتفظ - كما يدل تاريخها- بقدر من التوافق العام والتصور المشترك . ومن هنا فاللذة والمنفعة معاً ، كمعيارين ذاتيين متغيرين ، لا يمكنهما أن يكونا أساساً للأخلاق .

III. لكن أليس من الموضوعية اعتبارها ثابتة في مبادئها ، متطورة في تطبيقاتها في آن معا ؟

● ملاحظة وضعية مشكلة :

لنتأمل في منطوق ما كتبه برتراند رسل¹ في الأخلاق : " قد اختلفت القواعد الأخلاقية في الأزمنة المختلفة إلى حدّ يكاد لا يصدق العقل [...] وبالنظر إلى هذا الاختلاف بين النظم الأخلاقية ، لا نستطيع أن نقول أن تصرفات من نوع معين صواب وأن أخرى خطأ إلا إذا وجدنا أولاً طريقة تحدّد أن نُظماً بذاتها خير من الأخرى [...] إلا أنه عندما تدّعي عدّة نُظم أخلاقية مختلفة أن أصلها جميعاً مقدّس بدرجة متساوية ، فإن الفيلسوف لا يستطيع أن يقبل أيّ نظام إلا إذا كانت هناك حجج في صالحه لا تتوفر للنظم الأخرى " .

فكيف السبيل إلى حلّ هذا التعارض ؟ أليس من المفروض أن تشترك الأخلاق في حة أدنى من المبادئ بالرغم من اختلاف الوسائل والتفسيرات ؟

* إن النتيجة التي يقرّها برتراند رسل في الوضعية المشكلة التي شغلت فكره ، تبلور في أنه صُدم بالاختلاف في ميدان الأخلاق ، ولكنه صُدم أكثر بالادّعاء أن هذه الأخلاق تقوم على فكرة المقدّس والمطلق ؛ وهذا تعارض يجافيه المنطق بلا شك .

* لكنه يميل إلى الاعتقاد بأن الاختلاف أوضح لأن التاريخ يشته ، بينما لا يوجد ما يثبت الإدّعاء بوحدة الأخلاق وقدسيّتها ؛ ولعله بهذا الموقف حزم أمره فوضع حدّاً لتردّده وحيرته .

¹ - (1872-1970 B.Russell) فيلسوف ورياضي بريطاني شهير ؛ له : مبادئ الرياضيات .

² - برتراند راسل ، المجتمع البشري في الأخلاق والسياسة ، ترجمة / عبد الكريم أحمد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1960 ، ص ، 29 ، 30 .

— أولاً: متغيرات الأخلاق ضمن ثوابتها :

إن إشكالية التعدّد والوحدة في القيم الأخلاقية عُولجت في مراحل مختلفة من تاريخ الفكر الإنساني ، وتمّ ذلك تحت أسماء وعناوين مختلفة ، وفي مجالات معرفية متباينة .¹

إن هدف أيّ نظام أخلاقي هو جلب المصالح ودرء المفاسد ؛ لكن المصلحة كما نفهمها لا تختزل في جملة المنافع والمضار الشخصية ، أو المتعلقة بجماعة ، بل تلك المستنبطة من الطبيعة الإنسانية ، والمعتبرة شرعاً في الوقت نفسه . والمصلحة " هي غاية ووسيلة في نفس الوقت ، فهي غاية عندما يهدف الكائن البشري أن تكون حياته في منتهى الاستقامة والصلاح ، وفي نفس الوقت هي عبارة عن مجموع الوسائل التي من خلالها يصل الإنسان إلى هذه الغاية " .² وعلى هذا الصورة تكون الأخلاق مبادئ من جهة أنها قيم مطلقة ، وتكون سلوكاً من جهة أنها قيم وسيلة .³ والمصلحة على نحو ما يتحقق استقراءياً هي مطلب الجميع ، وهي مما تتفق بشأنه جميع العقول وجميع الديانات ، كما يمكن أن تتحدّد هذه المصلحة أيضاً كسلوكات متغيرة وتطبيقات ابتداء من الضروريات وصولاً إلى الكماليات .⁴

ولما كانت المصلحة هي الخير العام والمطلق ، فإنها ثابتة لا تتغير وواحدة لا تتعدّد ، ولكن القيم الوسيطة التي تسعى لتحقيق هذه الغاية (القيمة المطلقة) قد

¹ - وقد تعرض الفكر الإسلامي لهذه المسألة (في الفلسفة وعلم الكلام وأصول الفقه) ، ومن العلماء الذين عرضوا لهذه المسألة الإمام الشاطبي - على نحو ما بينه فهمي محمد علوان في كتابه : القيم الضرورية ومقاصد التشريع الإسلامي - الذي جعل من المصلحة هي الغاية القصوى للأخلاقية . وهكذا يميز محمد علوان في فلسفة الشاطبي بين القيم الوسيطة والقيم المطلقة ؛ " فالقيم الوسيطة هي التي تكون وسائل لإنتاج قيم أخرى ، ولذلك فالمحافظة على الدين والنفس والمال والنسل والعقل هي قيم وسيطة لأنها تهدف إلى قيمة أسمى مطلقة وقائمة بذاتها وهي المصلحة " .

[انظر : فهمي محمد علوان ، القيم الضرورية ومقاصد التشريع الإسلامي ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ، 92] .

² - فهمي محمد علوان ، المرجع السابق ، ص ، 98 .

³ - من وسيلة ، والمقصود أن القيم هنا تصبح بمثابة وسائل لا غايات .

⁴ - هذه مراتب ودرجات المصلحة من أكثرها أهمية إلى أقلها .

تتغير بتغير الظروف ؛¹ وهنا لا يتحوّل الخير إلى شرّ ولا الشرّ إلى خير ، وإنما الخير المطلق واحد هو المصلحة المعتبرة شرعاً وعقلاً ، والموجهة إلى الفرد والمجتمع ، والذي تغير هو القيم الوسييلة ؛ ذلك أن الغاية الأخلاقية وحدها هي التي تبرّر الوسيلة .²

خاتمة: حل المشكلة

بالرغم من الاختلاف الظاهر حول الأسس التي يقوم عليها الفعل الخلقي ، إلا أنها تبقى في حقيقة الأمر أساساً متكاملة ومتداخلة في فهم السلوك الخلقي والحكم عليه ؛ إنها تحمل من القوة الإلزامية ما يجعلها تمتّ بلا ريب من بعض النواحي إلى العقيدة الدينية ، وبما أن العقيدة الدينية ذاتها تقوم - إلى جانب التسليم بها - على نوع من الفهم يتمّ بواسطة العقل ، فإن العقل ضروري للتجربة الأخلاقية فهو يصبّوها ويربطها دائماً بمنطق الوقائع ؛ ثم أن هذه التجربة ، وإن تعلّقت قيمها بضمير الفرد نفسه ، وجب أن تناقش وأن تستمدّ أحكامها التنظيمية وقواعدها من الجماعة ، دون أن تتعارض - بالضرورة - مع الطبيعة البشرية .

¹ - يُعتقد أن هذا الرأي قال به أبو حامد الغزالي أيضاً حينما قرّر أنه : " ما دامت الفطرة الإنسانية الأصلية لا تختلف في جوهرها بين عصر وآخر وأمة أخرى ، [...] فإن الكليات المقامة على أساسها ينبغي أن يستمر اعتبارها وترسخ جذورها . [...] ومهما تطورت الفروع والجزئيات ، فلا يعدو أن يكون ذلك تنوّعا في شقّ السبيل إلى هذه المصالح التي أناط الله تعالى بها سلامة الوضع الإنساني في الدنيا ، وسعادة الأبد في العقبى " . [انظر : محمد سعيد رمضان البوطي ، من الفكر والقلب ، المطبعة السورية ، ص ، 24 ، 31] .

² - المرجع نفسه ، ص ، 109 . وفي هذه العبارة الأخيرة إشارة اعتراض على مقولة ميكيايلي الشهيرة : (الغاية تبرّر الوسيلة) ، وحصر الغاية إذن فيما هو أخلاقي ينزّه الوسيلة من أن تكون لأخلاقية .